National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالميّة

تقرير أسبوعي

فهرس المحتويات

مصالحة تركيا والنظام السوري.. هكذا تنظرلها إيران بعين المصلحة..... 2

منتدى الخليج الدولي 2

هل تعبر زيارة الأسد إلى السعودية عن شكل الشرق الأوسط الجديد؟ 4

واشنطن بوست 4

لماذا أنهت الدول العربية عزلة بشار الأسد الطويلة؟ 7

نيويورك تايمز 7

عودة الأسد إلى الجامعة العربية رسالة مرعبة لضحايا النظام السوري 10

الفاينشال تايمز 10

مجلس التعاون الخليجي على ضوء التطبيع مع سوريا: التكيف مع أسلوب جديد للتعايش..... 12

معهد واشنطن 12

ما بعد الزلزال: المسارات المحتملة من أجل تحقيق مكاسب إنسانية في سورية 17

كارنيغي 17

عودة سوريا للجامعة العربية.. ملامح تشكل نظام إقليمي جديد 23

معهد بروكينجز 23

ملاحظة: جميع الآراء والمواد الواردة في هذا التقرير تُعبر عن رأي ناشرها أو كاتبها فقط

مصالحة تركيا والنظام السوري.. هكذا تنظر لها إيران بعين المصلحة

منتدى الخليج الدولي

إميلي ميليكين وجورجيو كافيرو

(اللغة الإنجليزية) 09 أيار 2023

نص المقال: تسلّط الزيارات الدبلوماسية الأخيرة بين المسؤولين السوريين والقادة العرب الضوء على الجهود الإقليمية لإعادة دمج نظام الرئيس بشار الأسد في المنطقة. فبعد أكثر من عقد من الزمان، أعادت جامعة الدول العربية قبول سوريا في 7 مايو/أيار 2023، واصفة القرار بأنه خطوة نحو إيجاد حل للأزمة السورية.

يتناول هذا المقال الجهود الدبلوماسية الناشئة في أعقاب زلزال 6 فبراير/ شباط، حيث دفع الاتفاق الدبلوماسي السعودي الإيراني الأخير الذي توسطت فيه الصين، الرياض نحو المصالحة مع حكومة الأسد.

ووفقا للمقال، يشير هذا التقارب المتزايد بين سوريا والدول العربية الأخرى إلى تحول في الديناميكيات الإقليمية، يمكن أن تؤثر على الصراع طويل الأمد في سوريا.

ويرى الكاتبان أن دولة الإمارات كانت محركًا رئيسيًا للجهود العربية لإخراج سوريا من العزلة؛ ففي ديسمبر/كانون الأول 2018، أعاد الإماراتيون فتح بعثتهم الدبلوماسية في دمشق، وفي 2021، زار كبير الدبلوماسيين الإماراتيين الأسد، قبل 4 أشهر من زيارة زعيم النظام السوري إلى أبوظبي ودبي، في أول زيارة له إلى إحدى دول مجلس التعاون الخليجي منذ اندلاع الثورة ضده في عام 2011.

في غضون ذلك، رحبت دول عربية أخرى لم تدعم المعارضة السورية، مثل الجزائر وعمان، بهذا الاتجاه العام نحو إعادة دمج نظام الأسد في المنطقة.

- تقارب تركي

وينتقل المقال للحديث عن حالة تركيا، "حيث كان هناك تحرك تدريجي نحو تطبيع العلاقات مع الأسد بدأ في عام 2017، بعد أن تخلت أنقرة بشكل أساسي عن مساعيها لتغيير النظام في دمشق وركزت على مواجهة الميليشيات المرتبطة بحزب العمال الكردستاني في سوريا."

ومع ذلك، وفقا للمقال، بدءًا من أواخر عام 2022، سرَّعت أنقرة والنظام السوري تحركهما نحو التطبيع مع اجتماع مسؤولين رفيعي المستوى من كلا البلدين في موسكو. وفي علامة أخرى على التقدم، استضافت روسيا محادثات رباعية مع مسؤولين من إيران وتركيا ونظام الأسد أواخر الشهر الماضي لمناقشة إعادة بناء العلاقات بين أنقرة ودمشق.

- مصالح إيران في إعادة اندماج سوريا

ترحب إيران بإعادة تأهيل النظام السوري، وبصفته الحليف العربي الأكثر أهمية لها، تفوز طهران أيضًا من الناحية الجيوسياسية إذا استمر نظام الأسد في تلقي دفعات جديدة من الاعتراف الدولي.

ويضيف المقال أن إيران تشعر بسعادة غامرة تجاه المصالحة التركية المحتملة مع النظام السوري، حيث يقلل هذا بشكل كبير من فرص انخراط تركيا في حملة عسكرية أخرى في سوريا، كما ستعمل أنقرة على تحسين الشرعية الدولية لحكومة النظام السوري، والشرعية الخاصة بها، في حالة تطبيع العلاقات.

- تأثير إيران على التطبيع بين تركيا وسوريا

يعتبر المقال أن المصالحة المحتملة بين أنقرة ودمشق مهمة جدًا لإيران، حيث تسعى الأخيرة للتأثير على مسار وشروط التطبيع التركي السوري، وقد أراد الإيرانيون أن يحدث التصالح بشروط أكثر فائدة لنظام الأسد ولمصالح طهران الإقليمية من تركيا.

ويشير إلى أن إيران لم تكن راضية عن حقيقة استبعادها في البداية من المحادثات، التي جرت بوساطة روسية بشكل أساسي، ثم ظهرت في وقت ما بعض التكهنات أو الأخبار بأن الإمارات ستنضم أيضًا. لذا، فإن إيران، باعتبارها واحدة من الحليفين الرئيسيين لنظام الأسد، كان استبعادها من العملية أمرًا لن تقبله إيران.

ويدلل المقال على أنه في ذروة المباحثات حول التطبيع، سافر وزير الخارجية الإيراني إلى سوريا، ثم توقفت العملية، وفهم منه أن إيران عرقلت المبادرة الأولية إلى أن قبلت الأطراف انضمامها للمحادثات.

"استراتيجية التوازن" التركية

تحافظ تركيا على إحساس بالتوازن بين إيران وروسيا وحلفائها في "الناتو"، بينما تسعى طهران للتأثير على مسار التطبيع التركي السوري، حيث إن أنقرة "لا تريد أن تكون أداة لإيران أو الجهات المتنافسة معها لكنها تراقب مصالحها."

وأوضح المقال أنه لا يمكن تجاهل السياسة الداخلية لتركيا، في سياق المصالحة المحتملة مع سوريا، حيث تدرك الأخيرة أنها تستطيع الاستفادة من تلك السياسة لصالحها.

ويتابع: "لا تريد دمشق اتخاذ أي خطوات قد تكافئ الرئيس رجب طيب أردوغان قبل الانتخابات الرئاسية هذا العام في تركيا، خاصة وأن بعض استطلاعات الرأي تظهر أن مرشح المعارضة كمال كليجدار أوغلو يتقدم على أردوغان."

ويرجح المقال أن تنتظر دمشق نتائج الانتخابات التركية هذا الشهر قبل التحرك نحو التطبيع الرسمي. ومع ذلك، إذا فاز كليجدار أوغلو ووافقت أنقرة على سحب جميع قواتها من سوريا واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع الأسد، بعد أكثر من عقد من الحرب التركية السورية الفعلية، فإن طهران ستكون أكثر سعادة.

(موقع الخليج الجديد)

المصدر: منتدى الخليج الدولي

هل تعبر زيارة الأسد إلى السعودية عن شكل الشرق الأوسط الجديد؟

واشنطن بوست

(اللغة الإنجليزية) 20 أيار 2023

نص المقال: وصفت صحيفة "واشنطن بوست" مشاركة رئيس النظام السوري بشار الأسد في القمة العربية التي عقدت في جدة، بأنها تعكس الوضع الجديد في الشرق الأوسط الذي تريده السعودية .

وأضافت في تقرير للصحفي إيشان ثارور، أن "عودة الأسد إلى الحظيرة هي جزء من محاولة أوسع لتخفيف الاحتكاكات في الشرق الأوسط، بعد سنوات من الاستقطاب الجيوسياسي والحروب المدمرة والاضطرابات الاجتماعية. وعبر ولي العهد عن أمله يوم الجمعة في أن تؤدي عودة الأسد إلى جامعة الدول العربية إلى إنهاء الأزمة."

المشاهد الكئيبة تمت على مرأى من الجميع. كان الرئيس السوري بشار الأسد يبتسم ابتسامة عريضة وهو يسير على أرض المطار بعد هبوطه في مدينة جدة السعودية. استقبله ممثلون حكوميون بمن فيهم ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، رحبوا به بأحضان دافئة. هناك جلس الأسد في جلسة مع قادة الدول العربية الأخرى، ورُحب بعودته إلى الحظيرة.

كان ذلك يوم الجمعة بالنسبة للأسد، الذي مر بإعادة تأهيل يمكن القول إنها استغرقت سنوات، لكنها لم تكن أقل إثارة للجدل بالنسبة لمنتقديه وخصومه. قبل عقد من الزمن، كان المسؤولون في دول الخليج يتآمرون بطرق مختلفة للإطاحة بالأسد. لقد ضخوا الموارد والأسلحة

في الحرب الأهلية الدائرة في سوريا، ودعموا مجموعة متنوعة من الثوار المناهضين للأسد. بينما وجه الأسد بنادقه إلى شعبه وقصف المدن السورية وأطلق العنان للأسلحة الكيماوية على المدنيين. جمدوا النظام وأخرجوه من جامعة الدول العربية، الكتلة الأخوية التي استوعبت منذ فترة طويلة الديماغوجيين والمستبدين من مختلف المشارب.

لكن الأسد يسيطر بحكم الواقع على غالبية بلاده، في حين أن الثوار السوريين وأنصارهم خاضعون للقمع والتشتت. لقد حولت القوى الإقليمية التي استثمرت ذات مرة في إقالته اهتمامها وأولوياتها في مكان آخر. وقالت الناشطة البريطانية السورية رزان صفور لزملائي، في معرض تعليقها على عودة النظام السوري إلى جامعة الدول العربية: "لقد خذلنا المجتمع الدولي تماما."

وقالت وفاء علي مصطفى، 32 عاما، وهي منفية سورية في ألمانيا، لصحيفة "واشنطن بوست": "بدلا من تحميل الأسد المسؤولية عن جرائمه الشنيعة... يتم الترحيب به وحتى مكافأته، كما لو أن السنوات الاثنتي عشرة الماضية من المعاناة وإراقة الدماء لم تحدث أبدا". وحذرت من عملية "تطبيع" نظام الأسد التي تبدو جارية بين جيرانه العرب.

استخدم الأسد ظهوره في جدة ليصور نفسه مرة أخرى على أنه دعامة للاستقرار في منطقة مضطربة. وقال في الاجتماع: "من المهم ترك الشؤون الداخلية لأبناء البلاد لأنهم هم الأقدر على إدارتها"، مكررا اللازمة التي لطالما تغنى بها.

ناهيك عن مقتل مئات الآلاف من السوريين تحت حكمه، واختفاء عشرات الآلاف في سجون النظام، وتشريد الملايين بينما لا يزال معظم البلد الذي مزقته الحرب بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. قدم الزلزال المدمر الذي ضرب جنوب تركيا وأجزاء من شمال سوريا في شباط/فبراير، للأسد طريقا جديدا لتسريع التقارب مع الجيران المتعاطفين.

طوال الوقت، أبرز الديكتاتور السوري خلافاته الأيديولوجية. وجه الأسد انتقادا قويا إلى تركيا المجاورة، التي يمثل وكلاؤها بعض المعاقل الرئيسية لحكم دمشق. حذر الأسد من "خطر الفكر العثماني التوسعي" - ما جعل نداء ضمنيا لكل من التضامن العربي بالإضافة إلى خطوة مناهضة للإسلاميين. هذا الخطاب، إلى حد ما، هو مخزون وتجارة بعض نظراء الأسد في جامعة الدول العربية. في الأشهر التي سبقت وصول الأسد إلى السعودية، قدم نظامه مبادرات ناجحة لبلدان مثل تونس ومصر، وكلاهما عزز قادتهما الاستبداديون قواعدهم من خلال حملات القمع ضد الإسلاميين.

بالنسبة للمضيفين السعوديين للجلسة، فإن عودة الأسد إلى الحظيرة هي جزء من محاولة أوسع لتخفيف الاحتكاكات في الشرق الأوسط، بعد سنوات من الاستقطاب الجيوسياسي والحروب المدمرة والاضطرابات الاجتماعية. وعبر ولي العهد عن أمله يوم الجمعة في أن تؤدي عودة الأسد إلى جامعة الدول العربية "إلى إنهاء أزمتها."

ما كان معروضا، بدلا من ذلك، كان بمثابة تذكير بالكراهية التي أججت ذلك: حضر الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي القمة في جدة كمحطة توقف في طريقه إلى اجتماع مجموعة السبع في اليابان. ودعا القادة العرب إلى "إلقاء نظرة صادقة" على الحرب التي تخوضها روسيا في بلاده، مع انتهاكاتها لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي.

وقال زيلينسكي: "للأسف هناك البعض في العالم، وهنا بينكم، يغضون الطرف عن تلك الأقفاص وعمليات الضم غير القانونية".

في غرفة مزدحمة بأصدقاء الكرملين وحلفائه، كان الأسد، الذي أنقذ نظامه بتدخل روسي في عام 2015، على رأس المجموعة.

ومع ذلك، فإن الحرب في أوكرانيا، والاضطرابات الواسعة النطاق للأسواق التي أثارتها، قد ركزت العقول في الشرق الأوسط على الحاجة إلى مزيد من الاستقرار في عصر من عدم اليقين.

تعمل السعودية على إصلاح العلاقات مع خصمها القديم إيران وتبحث عن مخرج من الحرب في اليمن، حيث تعطي الأولوية لخططها الطموحة للتنمية في الداخل.

غرد هـ هيلير، الزميل في مركز الأبحاث "RUSI" في بريطانيا، مشيرا إلى مفاتحات قدمتها دول مثل الإمارات لسوريا في وقت سابق: "الرياض لم تبدأ حملة التطبيع مع نظام الأسد، لكنها جَرت معها، وبنشاط. وهذا كله جزء من حسابات الرياض بأن أجندتها المحلية تتطلب خفض التصعيد داخل المنطقة في أي ملف آخر، بحيث يتم تركيز الاهتمام الكامل داخلها."

وقدم هيلير تحذيرا صارخا: "لكن إعادة دمج الأسد قد تعود لتطارد الرياض. لم يتغير الأسد، ولا يزال نظامه غير مستقر، حتى بدعم روسي وإيراني. هناك الملايين من السوريين الذين ينظرون إلى الأسد على أنه الأكثر وحشية في تاريخهم، وهذه ليست وصفة للأوقات السعيدة."

نظر المسؤولون الأمريكيون والدبلوماسيون الغربيون بقلق إلى إعادة التأهيل السياسي للنظام السوري. مع دعوة دول مثل الأردن والجزائر والإمارات إلى تخفيف العقوبات المفروضة على سوريا، يكثف المشرعون الأمريكيون جهودهم لتمرير جولة جديدة من التشريعات التي تعاقب نظام الأسد وتتجنب المزيد من التطبيع.

وقال مصدر خليجي مقرب من الدوائر الحكومية لوكالة رويترز: "الأمريكيون فزعون. نحن (دول الخليج) أناس يعيشون في هذه المنطقة، نحاول حل مشاكلنا بقدر ما نستطيع بالأدوات المتاحة لنا في أيدينا."

قد يعكس هذا التحول أيضا شهية الولايات المتحدة المتضائلة للتدخل في المنطقة، حيث تضع واشنطن أعينها على تحديات الشرق أكثر وتتخذ مقعدا خلفيا في الشؤون العربية. وقالت منى يعقوبيان، نائبة رئيس مركز الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد الأمريكي للسلام، لقناة الجزيرة: "ربما تكون إدارة بايدن قد أجرت حسابات تفاضلية مفادها: حسنا، المنطقة تمضي قدما في التطبيع. ربما تكون القضية إذن هي الحصول على شيء مقابل ذلك، والحصول على تنازلات."

من غير الواضح مدى أهمية هذه التنازلات. يشير الخبراء إلى انتشار تجارة الكبتاغون غير المشروعة، وهي مخدرات أصبح يتم تصديرها بكميات ضخمة بشكل غير مشروع من سوريا الأسد والذي قد يكون تأثيره الخطير على المنطقة مصدر ضغط لدمشق.

ونقل الكاتب عن تشارلز ليستر، الزميل في معهد الشرق الأوسط بواشنطن: "من أجل جذب انتباه المنطقة، من الممكن تماما أن يمنح النظام بعض التنازلات الدنيا في الأشهر المقبلة: معلومات استخبارية عن حركات الكبتاغون بالتنقيط وإبقاء وصول المساعدات عبر الحدود مفتوحا وربما يمنح العفو لعدد ضئيل من المسجونين. لكن ليس التنازل بأي شكل مهم من طبيعة الأسد، لذلك سيأتي وقت تصل فيه إعادة الارتباط إلى انسداد طبيعي، حيث تصبح الخطوة التالية، الاستثمار الاقتصادي الكبير، غير مقبولة دبلوماسيا أو تمنعها العقوبات الغربية."

قال ويليام ويشسلر، المسؤول السابق في البنتاغون الذي يرأس برامج الشرق الأوسط في "أتلانتك كاونسل"، لزملائي إن التطبيع مع سوريا يسير بخطى سريعة في الوقت الحالي.

وتحكم الدول العربية "بدقة على موقف الولايات المتحدة من التطبيع، وهو أن الولايات المتحدة لا تريد أن يكون لها بصماتها، ولا تريد دعمه، لكن الولايات المتحدة لن تفعل أي شيء لمنعه".

(ترجمة موقع عربي 21)

المصدر: واشنطن بوست

لماذا أنهت الدول العربية عزلة بشار الأسد الطويلة؟

نيويورك تايمز

لفيفيان نيريم ورجا عبد الرحيم

(اللغة الإنجليزية) 19 أيار 2023

نص المقال: نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" تقريرا لفيفيان نيريم ورجا عبد الرحيم، حول انتهاء عزلة سوريا الطويلة. فقد تم تجاهل بشار الأسد بعد ارتكابه جرائم في الحرب الأهلية، لكنه شارك لأول مرة في القمة العربية بالسعودية بعد سنوات من القطيعة.

وعندما ضربت الهزة الأرضية في 6 شباط/ فبراير، وجد الأسد فرصة في الكارثة ودعا لإنهاء العقوبات الدولية على بلده وفي أيام، تم تعليق بعضها.

وأرسلت دول أخرى في الشرق الأوسط طائرات محملة بالمساعدات تبعها زيارات على مستويات عالية. وبعد ثلاثة أشهر حقق الأسد تقدما مثيرا للدهشة وخرج من عزلة شبه دولية بسبب الجرائم التي ارتكبها، إلى رئيس عاد ورحب به في الحظيرة العربية وبدون شروط.

ومشاركته في القمة العربية هي الأولى منذ 13 عاما وهي إشارة مهمة عن عودته للمنطقة وتبنيها له. وتم رفض الأسد بعد قمعه الانتفاضة عام 2011 والتي تحولت إلى حرب أهلية ثم وصلت إلى طريق مسدود مع أنها لم تنته بعد.

وتتهم حكومته بارتكاب جرائم حرب وتعذيب واستخدام السلاح الكيماوي ضد شعبه وإجباره على رحيل السكان في نزاع خلف آلاف القتلى.

وتقول دارين خليفة من مجموعة الأزمات الدولية: "حقيقة عودة الأسد قوية بدون أن يصاب بأذى ترسل رسالة للقادة العرب.. في نهاية الأمر، فلها أثر كبير، فجولته المنتصرة في المنطقة تعطي الديكتاتوريين صورة أنك تستطيع الإفلات."

وقال المحللون، إن الحرب في سوريا عبدت الطريق لما يراه العالم في أوكرانيا. فقد كان قمع الحكومة الشرس لمواطنيها وبدعم مكثف من روسيا، لكن فلاديمير بوتين ونظامه لم يحاسبا على الهجمات التي شنت في سوريا بما فيها استهداف المستشفيات.

ومنذ الطلقة الأولى لروسيا في أوكرانيا فقد كان إرث بوتين في سوريا يحوم وبشكل واضح فوق أوكرانيا. فقد استخدم الروس نفس الأساليب التي استخدموها في سوريا، مثل الحصار والتجويع. وقدمت الحرب السورية دروسا محتملة لبوتين، حيث عززت لديه فكرة خرق الأعراف الدولية بدون أي تداعيات كبيرة.

وأرسلت إدارة بايدن رسائل مزيجة حول التطبيع العربي مع الأسد، حيث أكدت معارضتها للجهود واستمرار موقفها من النظام السوري كما هو. وفي الأسبوع الماضي تقدمت مجموعة من أعضاء الكونغرس بمشروع قانون "ضد التطبيع مع الأسد" وهي محاولة من أجل محاسبة حكومة الأسد وداعميه.

وقال النائب الجمهوري عن اركنساس فريتش هيل، إن "إعادة الأسد إلى الجامعة العربية أعطت إشارة له أن تصرفه البربري مقبول".

وفي شباط/ فبراير حثت منظمة "هيومان رايتس ووتش" الدول العربية المتعجلة للتطبيع مع الأسد على الدفع على الأقل باتجاه المحاسبة والإصلاحات، وبدون هذا حذرت المنظمة الحقوقية الدول العربية بأنها توافق على انتهاكات الأسد الواسعة.

وفي الوقت الذي تواصل فيه الولايات المتحدة وأوروبا عقوباتها على الأسد إلا أن تقبله مرة جديدة في النادي العربي تم بدون فرض أية عقوبات عليه. وربما لقي الأسد الذي وصل إلى جدة مساء الخميس استقبالا فاترا حيث تنقسم الدول الأعضاء في الجامعة حول التطبيع مع النظام السوري، إلا أن حضوره يظل رمزا قويا. فقد قطعت معظم الدول العربية علاقاتها مع النظام السوري عندما بدأ يحاصر البلدات والمدن ويجوع سكانها وأجبر الملايين على الفرار، وبدأت بعض الدول العربية بدعم المعارضة المسلحة بتنسيق سري مع الولايات المتحدة.

وغير قادة المنطقة موقفهم بعدما تشبث الأسد بالسلطة واستعاد معظم ما خسره في البداية. ويتعامل الكثيرون معه علانية ويناقشون أن رفضه لم يحقق أي شيء. وبهذه الطريقة يقول قادة إنهم يستطيعون التأثير عليه ومنع تطورات جديدة، مثل تهريب مادة كبتاغون المنشطة والمساعدة على عودة ملايين اللاجئين السوريين في دول الجوار، حيث يقول المسؤولون في هذه البلدان إنهم أضافوا أعباء على مواردهم وأثاروا السخط.

ويقول الصحفي السوري إبراهيم حميدي: "خلال السنوات الـ 11 أو 12 كان أقصى ضغط وعزلة من أجل الحصول على تنازلات.. إلا أن النهج الجديد هو العكس: دعونا نقدم مزيدا من المحفزات للنظام، مثل الشرعية والتطبيع السياسي مقابل تحرك النظام على هذه الجبهات."

وفي اجتماع عقد بالأردن في 1 أيار/ مايو تعهد وزراء خارجية دول عربية بعقد لقاءات من أجل التحرك وحل الكثير من المشاكل النابعة من الحرب السورية، وبعد أسبوع صوتت الجامعة العربية على عودة سوريا.

وذكر القرار أهمية حل "الأعباء" التي يفرضها اللاجئون ومخاطر تهريب المخدرات، لكن معالجة المشاكل لم تكن شرطا لعودة سوريا، حيث سرى القرار حالا.

وقالت خليفة: "لا أعتقد أن هناك أسئلة علاوة على شروط". ووافق وزير الخارجية السوري الذي حضر اجتماع عمان على التعاون في تسهيل عودة اللاجئين والتنسيق مع الأردن والعراق لمنع تدفق المخدرات وتحديد أماكن إنتاجها في سوريا، حسب بيان اللقاء.

ولا يظهر أن الدول العربية لديها آلية للتأكد من التزام دمشق بوعودها. وتعتبر مواجهة المخدرات مصدر قلق للسعودية التي أعلنت الشهر الماضي حربها عليها، وتعتبر أهم سوق لكبتاغون في المنطقة. إلا أن تحقيقا سابقا أجرته "نيويورك تايمز"، وجد أن معظم إنتاج وتهريب المخدرات تشرف وتسيطر عليه الفرقة الرابعة والتي يقودها ماهر الأسد شقيق بشار.

وترغب السعودية والإمارات برؤية تغير في العلاقة السورية مع إيران والحد من تأثيرها، لكن لا يوجد ما يشي أن حكومة النظام السوري مجبرة على فعل هذا.

وفي الوقت الذي باتت فيه تركيا وروسيا وإيران والولايات المتحدة القوى الأجنبية المؤثرة بسوريا، فإن استعادة التأثير العربي على سوريا يظل محل امتحان. وفي ظل التواصل مع النظام السوري إلا أن البعض في الخليج غير مرتاح للتطبيع.

وكانت قطر هي الدولة الوحيدة التي عبرت علنا عن معارضتها للتطبيع مع الأسد. وقال رئيس الوزراء القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني: "لا يزال الشعب السوري مشردا والأبرياء في السجن، وقرار قطر كبلد، وبشكل منفرد هو عدم اتخاذ خطوات إلا حال حصول تقدم سياسي".

(ترجمة موقع عربي 21)

المصدر: نيويورك تايمز

عودة الأسد إلى الجامعة العربية رسالة مرعبة لضحايا النظام السوري

الفايننشال تايمز

(اللغة الإنجليزية) 17 أيار 2023

نص المادة: إن دعوة السعودية لرئيس النظام السوري بشار الأسد لحضور القمة العربية في جدة، يبعث برسالة مرعبة لضحايا النظام، لأن الأسد الذي يحضر أول قمة منذ 2010 لا يزال هو نفسه "المستبد الذي عذب وسجن وقصف وضرب بالغاز، وحاصر الشعب الذي من المفترض أن يخدمه."

وأن حضور الأسد للقمة العربية سيكون يوما حزينا للدبلوماسية العربية، ويرسل رسالة مفزعة لضحايا فظائع النظام، مفادها أن الأسد يمكن أن يستمر في الإفلات من العقاب.

في عام 2011، قرر أعضاء جامعة الدول العربية تعليق عضوية سوريا، لمعاقبة الأسد جراء قمعه العنيف لانتفاضة شعبية سلمية إلى حد كبير، وفشله في الالتزام بمبادرة سلام عربية.

بينما أدت محاولة النظام الوحشية لسحق الاحتجاجات إلى اندلاع حرب أهلية، ودعمت دول الخليج الثرية المعارضة التي قاتلت للإطاحة بالأسد. ومع ذلك، بعد مضي عشر سنوات، ومقتل ما لا يقل عن 300 ألف شخص وإجبار 12 مليونا على ترك منازلهم، اختارت معظم الدول العربية الترحيب بعودة الأسد إلى الحظيرة.

أن جامعة الدول العربية، هيئة بلا أنياب إلى حد كبير. لكن قرار إعادة القبول بوجود سوريا، الذي اتخذه وزراء الخارجية هذا الشهر، يمنح انتصارا دبلوماسيا غير ضروري وغير مبرر "لمجرم حرب وشركائه في الجريمة - إيران وروسيا.

وتسارعت وتيرة إعادة التواصل مع الأسد بعد موجة من الدبلوماسية بقيادة السعودية. جاء ذلك بعد أن توسطت الصين في صفقة أدت إلى موافقة المملكة على إعادة العلاقات الدبلوماسية مع خصمها اللدود إيران.

أن المطبعين مع الأسد يبررون ذلك بأنه نهج سياسي واقعي، يعترف بأن الأسد لن يذهب إلى أي مكان بعد استعادته السيطرة على معظم البلاد بدعم عسكري من موسكو وطهران، وأن الدول العربية بحاجة إلى معالجة المشاكل التي تنتشر عبر الحدود.

ومن هذه المشكلات، أزمة اللاجئين والاتجار غير المشروع بمخدر الكبتاغون، وهو عقار يسبب الإدمان ويمثل شريان الحياة الاقتصادي لدمشق، وصداعا متزايدا لبلدان مثل الأردن والمملكة العربية السعودية. ولكن بإعادة قبول سوريا في جامعة الدول العربية، تمت مكافأة الأسد دون تقديم تنازلات أولا لتخفيف معاناة السوريين.

إن الفكرة القائلة بأن 6 ملايين لاجئ سوري في الخارج سوف يندفعون إلى الوطن إذا ضخت دول الخليج أو غيرها أموالا لإعادة بناء المدن التي دمرتها قوات الأسد، هي فكرة خيالية. ويخشى الكثير على حياتهم؛ إذ لا يزال عشرات الآلاف من السوريين محتجزين بشكل تعسفي أو "مختفين".

(ترجمة موقع عربي 21)

المصدر: **الفايننشال تايمز**

مجلس التعاون الخليجي على ضوء التطبيع مع سوريا: التكيف مع أسلوب جديد للتعايش

معهد واشنطن

ليوناردو جاكوبو ماريا مازوكو

(اللغة الإنجليزية و العربية) 07 أيار 2023

نص المادة: على الرغم من أن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي قد تختلف حول عملية التطبيع مع سوريا، إلا أن الذاكرة الجماعية للنزاعات السابقة والرغبة في تحقيق الاستقرار الإقليمي قد تلقى بظلالها على الانقسامات الداخلية.

التقى وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود بالرئيس السوري بشار الأسد في 18 نيسان/أبريل في زيارة تاريخية أجراها إلى دمشق. وكانت تلك أول زيارة رسمية لأمير سعودي رفيع المستوى إلى سوريا منذ انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 2011. تناول اللقاء عددًا من القضايا الشائكة، منها الحاجة إلى "تسوية سياسية شاملة للنزاع في سوريا" و"إعادة علاقات سوريا بمحيطها العربي وعودة اللاجئين والنازحين السوريين إلى بلدهم."

وكان أن أعلنت الإمارات وقطر في اليوم عينه أن العمل جار بين البلدين لاستعادة العلاقات الثنائية الكاملة وإعادة فتح السفارتين. وفي حين أن حصار قطر الذي كان قد دام ثلاث سنوات ونصف من قبل مجموعة صغيرة من الدول بما فيها دولة الامارات العربية المتحدة انتهى رسميا في كانون الثاني/يناير 2021 بعد صدور إعلان العلا، احتاجت الإمارات وقطر إلى أكثر من عامين لاتباع عملية تطبيع دبلوماسي أكثر جوهرية. وتأتي هذه التحركات لتحسين العلاقات الثنائية وسط مسعى إقليمي أوسع يهدف إلى ايصال الشرق الأوسط تدريجيًا، بعد مرور عقد حافل بالاضطرابات. إذ يجري في الوقت الحالي مساران مختلفان إنما متساويان بأهميتهما لجهود المصالحة في المنطقة، يضمّان الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي كأطراف رئيسية. حيث تعمل دول المجلس من جهة على تخفيف حدة التوترات مع منافسيها الإقليميين المتأصلين بغية تعزيز الاستقرار الدائم في الجوار المباشر لدول المجلس. ومن جهة أخرى، تتخذ الأنظمة الملكية في دول المجلس حاليا خطوات لتخفيف حدة التوترات الحالية ونزع فتيل الصدامات المستقبلية داخل معسكر الخليج نفسه.

ولعل عودة الرئيس السوري بشار الأسد إلى الحضن العربي حيث يتقاطع هذان المساران الدبلوماسيان تحمل معها تداعيات بعيدة المدى للاستقرار العام في الشرق الأوسط ونجاح عملية خفض التصعيد الحالية .

- من تغيير النظام إلى احتضانه

علّقت الدول العربية عام 2011 عضوية سوريا في جامعة الدول العربية على خلفية القمع الوحشي الذي كان يمارسه نظام الأسد ضد الاحتجاجات في الشوارع، حتى أن البعض دعم مختلف الجماعات المتمردة المسلحة المصمِّمة على الاطاحة بنظام الأسد. وبعد التدخل العسكري الروسي الإيراني المشترك ومدّ شريان حياة للنظام، شرع الاسد في تحقيق انتصارات في حلب في أوائل عام 2017، واستعاد السيطرة على جزء كبير من البلاد تدريجيًا وعلى الرغم من كون صمود الأسد السياسي حقيقة مُرّة، فقد أمسى واقعًا متمثلًا في بلد مزقته الحرب.

ومع ذلك، لا يزال نظام الاسد قائمًا على أسس هشة، وكان لحلفاء سوريا، أي روسيا وإيران وحزب الله، ومنذ فترة طويلة، أهمية بالغة في ضمان النصر العسكري للنظام على الأرض. غير أنه ما بوسعهم القيام بالكثير لسدّ عجز الأسد الهائل في إثبات شرعيته وتمويل جهود إعادة الإعمار التي تبلغ الملايين. ومن ثم، يأمل الاسد في توسيع حلقة أصدقائه لضمان بقاء نظامه على المدى الطويل وسط العقوبات المعوقة والنبذ الذي يواجهه في جواره .

وكان قد فشل وزراء خارجية مصر والعراق والأردن كما ودول مجلس التعاون الخليجي، بعد اجتماعهم في جدة في 15 نيسان /أبريل لمناقشة مستقبل عضوية سوريا في جامعة الدول العربية، بالتوصل إلى توافق لرسم الطريق قدمًا، ما سلط الضوء على الاحتكاكات الكامنة في المعسكر العربي. كما صوّت مسؤولون رفيعو المستوى في اجتماع طارئ ومغلق لوزراء الخارجية العرب في 7 أيار/مايو في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة لاستعادة سوريا مقعدها في الجامعة. وفي حين أنهى القرار إعادة التأهيل عزلة سوريا الدبلوماسية التي دامت 11 عاما ومهدت الطريق لمشاركة بشار في قمة الجامعة المقبلة في 19 أيار/مايو في المملكة السعودية، إلّا أنها لا تزال تعكس وجهة نظر مجزأة داخل الحظيرة العربية، حيث لم يحضر جلسة التصويت في الواقع من أصل الدول الأعضاء الـ 21 في الجامعة سوى 13 أعطوا الضوء الأخضر لاقتراح التطبيع.

-استقطاب داخل الحظيرة العربية

وكانت قد بدأت السعودية في الأشهر القليلة الماضية، هي التي كانت ذات يوم من أكبر المؤيدين لتغيير نظام الأسد، تتوخى بحذر تحولًا جذريًا في سياستها تجاه سوريا على مدى الأشهر العديدة الماضية. وقد أكد وزير الخارجية السعودي في عدة مناسبات أن الدول العربية تتقارب حول فكرة تعزيز سبل الحوار مع دمشق وأن عزلة سوريا عن فضائها السياسي الطبيعي أثبتت عدم جدواها. وفي المحصلة، فإن زيارته الرسمية إلى دمشق في منتصف نيسان/أبريل لا تترك مجالا للشك حول تبدل الموقف السعودي بشأن الملف السوري. في نهاية المطاف، ومع موافقة المملكة العربية السعودية على استئناف الأنشطة الدبلوماسية وإعادة فتح سفارتها في دمشق في 9 مايو / أيار، قطع التقارب السعودي السوري خطوات كبيرة. ومن ثم، صار عدو الامس صديق اليوم، حيث سارعت كلا من السعودية وسوريا إلى استئناف العلاقات الثنائية الكاملة بينهما. علاوة على ذلك، يشير تحول المملكة إلى قيامها بإعادة حساباتها السياسية العملية تجاه الاسد، إلى إيمانها بفشل العزلة السياسية والاقتصادية. وها إذ بالرياض تسعى إلى تعزيز نفوذها على الرئيس بشار ملوّحة بغصن زيتون.

وعلى الرغم من أن المملكة تستفيد الآن من مصداقيتها الدبلوماسية الإقليمية القوية لتسريع عودة سوريا إلى الحظيرة العربية، إلّا أن الإمارات والبحرين كانتا قد أرستا الأساس لعملية التطبيع عبر إعادة فتح سفارتيهما في دمشق في أواخر عام 2018. ومنذ ذلك الحين، تحمل الإمارات معظم الأعباء الثقيلة لإعادة شرعية الأسد، وقد سعت كرأس حربة لحملة التطبيع إلى توسيع نطاق العلاقات الثنائية مع سوريا. وزار في هذا الصدد وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان دمشق في عدة مناسبات كما استقبل رئيس الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان الرئيس السوري بشار في أبوظبي مرتين منذ أوائل عام 2022. وتخبر كثافة العلاقات الدبلوماسية هذه بين القيادتين الإماراتية والسورية الكثير عن الدور المحوري الذي تؤديه دولة الإمارات في تولي زمام عملية التطبيع .

من بين دول مجلس التعاون الخليجي التي تسعى لإيقاف تقدم حملة التطبيع، تبرز قطر الأكثر صخبًا. ففي حين أنها لا تعارض الفكرة في حد ذاتها، إلا أنها تؤكد على أن الانفتاح الدبلوماسي المحتمل على الأسد يجب أن ينبع من تحسينات ملموسة يجريها النظام في التعامل مع جماعات المعارضة وأن يرتبط بإصلاح البنية السياسية الداخلية لسوريا. وترى الدولة القطرية أنّ الأسد لم يبذل أي جهود هادفة للتخفيف من قمعه العنيف للمعارضين وأن الظروف التي تدعو لنبذ حكومته ما زالت قائمة .

أما بالنسبة إلى الكويت، فمع أن موقفها كان أكثر اعتدالًا مقارنة بقطر، إلّا أنها أبدت أيضًا بعض التحفظات بشأن عودة الأسد إلى الحظيرة العربية. ومن ثم، بقي الملف السوري، نظرًا لتركيبته الديمغرافية الطائفية، قضية مثيرة للجدل إلى حد كبير في نظر الرأي العام الكويتي. فالكويت ليست لاعبًا جريئًا في سياسة منطقة الشرق الاوسط، إذ غالبا ما اعتمدت البلاد نهجًا معتدلًا في السياسة الخارجية وسعت إلى تحقيق مصالحها الاستراتيجية من خلال ابتغاء توافق في الآراء داخل المنظمات الإقليمية متعددة الأطراف، ومنها جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ودول مجلس التعاون الخليجي. ولكن مع كسر السعودية للتعادل وتوليها المسؤولية الفردية عن إعادة تأهيل نظام الأسد، من المرجح أن تستفيد الكويت من ذوبان الجليد الحالي لاختبار ردود الفعل محليًا واقليميا بحذر .

وفي ما يتعلق بسلطنة عُمان، فقد اختارت مسقط موقفًا محايدًا تجاه الحرب الأهلية السورية واتبعت استراتيجية براغماتية تشدد على البعد الإنساني للصراع. وعلى خطى نظرائها العرب، قلصت عُمان تمثيلها الدبلوماسي في سوريا في عام 2012 إلاّ أنها امتنعت بشدة عن اتخاذ مواقف جريئة في ما يتصل بالشؤون الداخلية السورية ولم تقطع علاقاتها بالكامل مع دمشق. وباعتبارها كانت أول دولة في مجلس التعاون تعيد تعيين سفير لها في العاصمة السورية في أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2020، أيّدت عُمان صراحةً إعادة سوريا إلى جامعة الدول العربية. كما تعكس الزيارة الرسمية التي قام بها بشار للسلطان العماني هيثم بن طارق آل سعيد في أواخر شباط/فبراير من هذا العام العلاقات الدافئة بين الزعيمين وتؤكد دعم عُمان لمساعي التطبيع.

ملامح جديدة لسياسة دول مجلس التعاون

ليس تباين الأولويات الاستراتيجية والسعي إلى تحقيق نتائج متعارضة بالأمر الجديد على المجلس. فقد شهدت دوله منذ بداياته في عام 1981 اختبارات عديدة شكلت تحديًا كبيرًا أمام صموده. ومع ذلك، لم تصل الاحتكاكات يومًا إلى نقطة اللاعودة، إذ لا يزال المجلس صامدًا ولم يشهد أي انشقاق بعد.

وفي حين أن قمة العلا لعام 2021 أنهت الخلاف الذي كان قد دام ثلاث سنوات في المجلس، إلا أنها ساهمت أيضًا في إعادة تشكيل ملامح السياسة الخليجية. فكان الترحيب بقطر مرة أخرى بمثابة بادئة لعهدٍ جديد لممالك الخليج في شبه الجزيرة ولو على نحوٍ غير رسمي، حيث بات النظام السياسي الجديد يعترف بحق كل دولة عضو في المجلس في اتباع سياسة خارجيتها المستقلة ويدين محاولات فرض وجهات نظر مهيمنة. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن أعضاء مجلس التعاون قطعوا أشواطًا كبيرة في تحقيق أسلوب تعايش دائم قادر على استيعاب مختلف الأجندات السياسية، إلا أنه ما زال يتعين القيام بالكثير للتغلب بالكامل على نقص الثقة الذي فرّقهم في الماضي.

ومع ذلك، فإن الجهود الرامية إلى إعادة بناء الثقة المتبادلة في الوسط الخليجي ما زالت في مراحلها المبكرة والخلافات التي لم تُحل حول القضايا الساخنة مثل التطبيع مع النظام السوري، قد يدفع ممالك الخليج إلى استئناف عاداتها التخريبية القديمة. فمن ناحية، تعكس الدبلوماسية الاستباقية للسعودية بشأن الملف السوري خلال الأشهر الماضية عزم المملكة على تعزيز مكانتها القيادية الإقليمية. وبما أن اتفاق التقارب السعودي الإيراني الذي توسطت فيه الصين ومحادثات خفض التصعيد مع الحوثيين يخففان العبء عن كاهل الرياض، فقد تنظر المملكة إلى الوضع الجيوسياسي الحالي على أنه مواتٍ لأداء دور سعودي أكثر حزم في سياسة العالم العربي. ومن ناحية أخرى، لا تزال قطر تنظر بعين الشك إلى التحركات الجريئة التي يقوم بها جيرانها الإقليميين. وبما أن الجراح الرمزية التي خلفها حصار 2017 بالكاد التأمت، فإن أي ضغوط باتجاه إملاء مواقف الهيمنة تثير ذكريات مريرة في ذاكرة الدوحة.

أظهر أعضاء مجلس التعاون الخليجي حتى الآن عزمًا كافيًا للتعامل مع المعارضة داخل المجلس بشأن مستقبل سوريا السياسي بشكل سلمي. ولا تزال قطر تحتفظ بمعارضتها الراسخة لتطبيع العلاقات الثنائية مع الأسد. إلا أنها تمتنع في الوقت عينه عن أداء دور الخصم ضد حملة التطبيع المدعومة من السعودية داخل الجامعة. من هنا يبدو أنّ دول الخليج تتعامل مع احتكاكات الملف السوري التي تبدو غير قابلة للتسكين بحذر وبراغماتية، مستفيدةً من دروس استقتها من نزاعات سابقة.

- ماذا بعد؟

لا تزال شرعية نظام الأسد تقسّم بين دول مجلس التعاون. ومع ذلك، وبالنظر إلى الحقائق الجيوسياسية الحالية والموارد الدبلوماسية الكبيرة أصلًا التي سبق أن أُنفقت في سبيل رعاية ذوبان الجليد الإقليمي، وإلى الرغبة واسعة النطاق في تحقيق استقرار دائم، فمن غير المرجح أن نرى دول الخليج تدفع بالمعارضة حول مستقبل سوريا السياسي إلى أقصى الحدود وتهدد الوحدة التي استعادتها مؤخرًا داخل معسكر الخليج. ويبدو أن الرغبة المشتركة في بناء الأمن والاستقرار في بيئة إقليمية غالبا ما يهيمن عليها عدم يقين واسع النطاق، قد سادت على القوة الرافضة الخارجة عن النظام المركزي وعلى التفكير ذي المجموع الصفري، ما يعزز السمة الأكثر بروزًا للمجلس، ألا وهي قدرة أعضائه على الإبقاء على الحد الأدنى من الإجماع على المصالح المتبادلة.

ما زال نظام الأسد يعاني من عجز كبير في شرعيته على الساحة الدولية. ومع أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية لم تفعل الكثير لردع شركائها في الشرق الأوسط عن مد غصن الزيتون للأسد، لن يُبطل الغرب عقوباته إلا إذا اتخذ النظام خطوات ملموسة نحو حل سياسي

للصراع الأهلي على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254.وفي حين تميل الدول العربية إلى الاستفادة من إعادة تأهيل نظام الأسد مؤخرًا لتأمين صفقات إعادة الإعمار المربحة وتوسيع نطاق التبادلات الاقتصادية مع سوريا، إلا أنها ستبقى معرضة بشكل كبير لهيكلية العقوبات الغربية. ونتيجة ذلك، سيحتاج أعضاء مجلس التعاون الذين اضطلعوا بدور نشط في إعادة تأهيل نظام الأسد إلى التحوط بعناية بين الانخراط المدروس في القضايا الرمزية وتوخي نهج الانتظار والترقب.

في النهاية، لا يمكن للديناميكيات التي أطلقتها موجة النشاط الدبلوماسي الأخيرة في الشرق الأوسط والتي تدل على عزم متزايد من قبل اللاعبين الجيوسياسيين الإقليميين على إعادة بناء الوسائلية في جوارهم، أن تتراجع. بينما لا يزال من غير الواضح إلى أي مدى ستكون الدول العربية قادرة وراغبة إعادة سوريا إلى الحضن العربي، حيث يوضح هذا المسعى الجماعي كيف دخل الشرق الأوسط على ما يبدو مرحلة جديدة حيث حلَّ الحوار المطمئن والتعاون متبادل المنفعة مكان المواجهة المباشرة والتزاحم العنيد. وفي حين لا تزال الآراء المتضاربة والتوترات الكامنة تمثل حقيقة رئيسية لسياسات دول مجلس التعاون الخليجي، كما يتضح من موقف قطر المتشدد المناهض للأسد، أبدت دول الخليج العربي عزمًا قويًا على نبذ الخلاف واتباع سياسة حسن الجوار مع جميع أعضاء مجلس التعاون الخليجي.

المصدر:معهد واشنطن

ما بعد الزلزال: المسارات المحتملة من أجل تحقيق مكاسب إنسانية في سورية

كارنيغي

إيما بيلز

(اللغة الإنجليزية و العربية) 12 أيار 2023

نص المقال: في فجر يوم السادس من شباط/فبراير 2023، ضرب زلزال بقوة 7.8 درجات على مقياس ريختر المناطق الواقعة في جنوب تركيا وشمال سورية، فأسفر مع الهزات ارتدادية التي تلته، عن وقوع أكثر من 50,000 قتيل و100,000 جريح، وتسبّب بتشريد مئات الآلاف من الأشخاص في البلدَين، وخلّف أضرارًا قُدّرت بنحو 5.1 مليارات دولار أميركي في سورية وحدها. يُعدّ مسار التعافي من مثل هذه الكوارث دائمًا محفوفًا بالتحديات، لكن في حين أن حشد الدعم وإرسال أموال المساعدات سيكون سهلًا ومباشرًا نسبيًا في تركيا، فإن المشهد في سورية أشدّ تعقيدًا بسبب النزاع الذي يدخل عامه الثالث عشر في البلاد. أثّر هذا الوضع على الاستجابة الإنسانية للزلزال منذ اليوم الأول، فيما تهدّد الأوضاع السياسية المتقلّبة في سورية بمفاقمة أسوأ ديناميكيات النزاع.

شهدت عملية السلام المتعثّرة في سورية تقرّب القوى الإقليمية من دمشق في محاولةٍ لمعالجة المخاوف الإقليمية. وأدّى الزلزال إلى تسريع هذا المنحى، إذ أطلق جولة من المحادثات الدبلوماسية ومساعٍ للانخراط مع الرئيس السوري بشار الأسد. لكن هذا النهج لا يعطي الأولوية لحقوق الإنسان أو يُعالج دوافع نشوب النزاع. ونظرًا إلى غياب القيادة الغربية وأي خطوة فعّالة حول مستقبل سورية في الأمم المتحدة في جنيف، سيكون الابتعاد عن هذا المسار صعبًا. وفي حين قد تظل الطموحات الأوسع بعيدة المنال في سورية، يجب على صنّاع القرار الغربيين النظر

إلى مرحلة ما بعد الزلزال على أنها فرصة حاسمة، إنما تتبدّد تدريجيًا، لتحقيق نتائج سياسية قصيرة الأمد من شأنها المساهمة في تحسين نوعية حياة ملايين السوريين، من ضمنهم أولئك المتضرّرين من الكارثة. ينبغي أن تصل المساعدات إلى كل من يحتاجها بشكل مبدئي، فيما يجب أن يضمن أي توسيع لنطاق المساعدات حدوث تغيّر في سلوكيات النظام السوري. ويجب أن ينصبّ التركيز على تطبيق وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد وتدفّق المساعدات الإنسانية على المدى الطويل إلى شمال غربي سورية، ومعالجة المخاوف بشأن سيطرة النظام على المساعدات الخارجية التي تمرّ عبر دمشق، فضلًا عن تعديل سلوك الأجهزة الأمنية السورية.

تضع هذه الأهداف النتائج الإنسانية في صُلب الأولويات، لكنها ستتطلب إبرام صفقات سياسية. وسيكون من الضروري أن تتّبع مختلف الجهات الغربية والإقليمية والإنسانية نهجًا متّسقًا. وسيؤدي الفشل في تحقيق ذلك إلى تدهور الظروف الإنسانية بشكل أكبر، وإدامة حالة النزاع الخارج عن السيطرة، ومواصلة الأجهزة الأمنية ممارسات العنف والاضطهاد، إضافةً إلى تشجيع النظام على الاستمرار في سلوكه الراهن.

- سورية بعد زلزال 6 شباط/فبراير

تنقسم سورية اليوم إلى ثلاث مناطق: الأولى يُسيطر عليها النظام وحلفاؤه، والثانية ترزح تحت قبضة مجموعات المعارضة المسلحة والقوات التركية في الشمال الغربي، والثالثة تخضع لسيطرة المجموعات الكردية والجيش الأميركي في الشمال الشرقي، على الرغم من وجود اختلافات إضافية في السيطرة على الأراضي. الجدير بالذكر أن عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2254 متعثّرة. يدعو القرار إلى حدوث عملية انتقال سياسي في سورية، وصياغة دستور جديد، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة، من بين جملة أمور أخرى. تمّ تطبيق مجموعة من اتفاقات الهدنة الرسمية وغير الرسمية على مدى ثلاث سنوات، على الرغم من أن أعمال العنف كانت ازدادت قبل الزلزال وتواصلت من بعده. وبقيت القضايا المتعلقة بوصول المساعدات الإنسانية وتسيير عملياتها من دون حل في جميع المناطق، على وقع تدهورت الظروف الإنسانية بشكل حاد نتيجة الدمار الذي تسبّب به النزاع، إضافةً إلى النزوح الجماعي، وتفشّي الفساد، وتضاؤل الموارد الاقتصادية في جميع أنحاء سورية والدول المجاورة. في هذا السياق، ازداد شعور الدول المجاورة بالاستياء من استضافة اللاجئين السوريين، ومارست جميعها ضغوطًا من أجل إعادتهم إلى بلادهم. لكن عدد اللاجئين العائدين إلى وطنهم لا يزال ضئيلًا، نظرًا إلى ممارسات النظام السوري والقطاع الأمني، وتعرّض عدد من العائدين للاعتقال وسوء المعاملة بشكل روتيني.

تضرّر شمال غرب سورية الخاضع لسيطرة المتمردين بشدة جرّاء الزلزال، تمامًا كحال المناطق الشمالية في عدد من المحافظات التي تسيطر عليها الدولة السورية. يتجاوز عدد سكان مناطق الشمال الغربي 4 ملايين نسمة، من بينهم حوالى مليونَي نازح داخليًا، يعيش 1.8 مليون منهم في مخيمات وملاجئ مؤقتة منذ كانون الثاني/يناير 2023. ويمكن للمنظمات الإنسانية العاملة عبر الحدود مع تركيا الوصول إلى المنطقة، في خطوة سُمح بها بدايةً في العام 2014 بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2165، الذي أُقرّ بسبب عرقلة النظام وصول المساعدات. منذ ذلك الحين، يُجدَّد القرار كل فترة ستة أشهر إلى سنة بعد مفاوضات مشحونة مع روسيا التي تنتزع تنازلات باهظة مقابل الموافقة على ذلك.

بعد الزلزال، كانت الاستجابة الإنسانية في الشمال الغربي بطيئة. ففرق الإغاثة الدولية التي وصلت إلى تركيا لم تدخل إلى سورية، بل وحدهم عمال الإغاثة المحليون ساعدوا السكان على الصمود مستعينين بإمدادات إغاثة معدّة ومخطط لها مسبقًا، إلى أن بدأت المساعدات بالوصول بعد أسبوع تقريبًا. وهذا يعني أن عددًا كبيرًا من الناس قضوا تحت الأنقاض بسبب نقص عدد المسعفين ومعدات الإغاثة الثقيلة. أخيرًا، أعلن نظام الأسد فتح معبَرَين حدوديَين إضافيَين بينتركيا وشمال غرب سورية، ما أثار حنق السكان الذين شعروا أن أحباءهم ماتوا بسبب القيود

المفروضة على الدخول وأن النظام يتحكّم بمصائرهم. وكشف هذا الوضع عن الطبيعة الهشّة لهيكل المساعدات في الشمال الغربي، وبدّد الآمال بأن تؤدي هذه المأساة إلى تقريب أطراف النزاع من بعضها البعض.

في غضون ذلك، بدأت المساعدات بالتدفق إلى دمشق فورًا. فأرسلت الجزائر ومصر وإيران والعراق وروسيا والإمارات العربية المتحدة معونات في اليوم الذي أعقب الزلزال. وبحلول 9 شباط/فبراير، وصلت طائرات محمّلة بآلاف الأطنان من المساعدات، وبدأت فرق الإغاثة بدعم جهود النظام في المناطق المتضرّرة. وعلى الفور، دعت سورية إلى تخفيف العقوبات، وردّدت هذه الدعوة دول عربية ووكالات الأمم المتحدة خلف الأبواب المغلقة. وفي 9 شباط/فبراير، سمحت واشنطن، التي كانت فرضت عقوبات على سورية، بإجراء العمليات المتعلّقة بالإغاثة. عندئذٍ، طلب النظام مساعدات إنسانية من الاتحاد الأوروبي، الذي استجاب لهذا الطلب، كما فعلت دول أوروبية عدّة بشكل ثنائي.

لم يذهب الأسد لتفقد الأضرار الناجمة عن الزلزال إلا بعد مرور ستة أيام على وقوعه. ومنذ ذلك الحين، ركّز على الاستفادة سياسيًا من الوضع، واستقبل شخصيًا مسؤولين بارزين من الأمم المتحدة ودبلوماسيين إقليميين وشرع في إجراء زيارات رسمية. وطلب خلالها من العالم المساعدة في إصلاح الأضرار التي تسبب بها الزلزال، والدمار الذي لحق بالبلاد جرّاء النزاع، وعمد إلى الجمع بين الاثنَين في محاولة لتجاوز القيود على عمليات إعادة الإعمار المشروطة بإحراز تقدّم في عملية السلام. وسارعت إلى تبنّي هذه السردية دول المنطقة ومسؤولون في الأمم المتحدة، حرصًا منهم على إيجاد طرق للالتفاف على الخطوط الحمراء التي رسمتها الدول الغربية حول عملية إعادة الإعمار. وأحجمت الدول الغربية عن معارضة ردود الفعل هذه خوفًا من أن تبدو غير متعاطفة مع المأساة.

مع ذلك، تواصلت عمليات القتال، واستؤنفت الهجمات، التي شُنّت بمعظمها من مناطق النظام إلى الشمال الغربي، في وقت مبكر من يوم 7 شباط/فبراير، ما أسفر عن موجات نزوح جديدة وإصابة السكان المتضرّرين بصدمات نفسية، ولأن تاريخ القوات المسلحة السورية حافل باستهداف البنية التحتية الإنسانية، كان لذلك تأثير مثبط على جهود التعافي وإعادة التأهيل.

بموازاة ذلك، اتّسع نطاق القبضة الحديدية لقوات أمن النظام. وسجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أكثر من 221 حالة اعتقال تعسفي نفّذتها قوات الأمن بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس. وأدّت الشكاوى المحلية بشأن تحويل المساعدات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة إلى اعتقالات أيضًا. لقد طال نفوذ النظام وأذرعه الأمنية عملية الاستجابة للزلزال من خلال "غرف عمليات" تدير الاستجابة في كل منطقة متضرّرة وتستخدم جهات ليست في المجال الإنساني في جهود الإغاثة، على غرار أفراد مرتبطين بالميليشيات، وتحصل على الدعم المالي من خلال رجال أعمال خاضعين لعقوبات. وتشير الحاجة إلى تصاريح أمنية للدخول إلى الممتلكات والحجم الكبير لعمليات الهدم الفورية في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة المعارضة سابقًا إلى أن عملية إعادة الإعمار قد تؤثر سلبًا على أولئك الذين يعتبرهم نظام الأسد معارضين له. وتُظهر هذه الاتجاهات أن ما من تغيير طرأ على الدافع الأساسي للنزاع، أي السلوك القمعي والتمييزي والسلطوي للنظام.

صحيحٌ أن الدول الغربية والإقليمية كانت متّحدة في رغبتها في مساعدة السوريين بعد الزلزال، إلا أن مقاربتهما اختلفت. فقد عمد كلٌّ من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى تخفيف العقوبات وتقديم المساعدات الإنسانية، وتعهّدت بتوفير معونات إضافية في مؤتمر المانحين في منتصف آذار/مارس، إضافةً إلى مؤتمر آخر من المقرّر عقده في حزيران/يونيو. ومن الناحية السياسية، أعادت التأكيد على الحاجة إلى عملية سلام بقيادة الأمم المتحدة وكرّرت الدعوة إلى عزل النظام ومحاسبته على الجرائم التي ارتكبها. أما الدول العربية من جهتها، فقد أرسلت مساعدات، لكن في الكثير من الحالات أعقبها تواصل دبلوماسي وتصريحات تعبّر عن الاستياء من عزل النظام، على الرغم من عدم تطبيق الأسد أي من الإصلاحات التي سبق أن اشترطتها لضمان تغيير سلوكه. ولا تزال مواقف الدول الأعضاء في الجامعة العربية متباينة حول مسألة إعادة سورية إلى كنفها. لكن الخطوات المبكرة التي اتّخذتها بعض الدول العربية أضفت الشرعية جزئيًا على نظام الأسد،

ما قد يؤدي إلى تسريع وتيرة تبدّل الديناميكيات في المنطقة. علاوةً على ذلك، قرّر البرلمان العربي في شباط/فبراير تأييد مقترحات الأردن لإنشاء صندوق إقليمي لدعم تعافي سورية.

تسعى القوى الإقليمية إلى تحقيق مصالحها في سورية، ومن المستبعد أن تغير الدول الغربية حساباتها بشكل جذري، من دون إطلاق مسار دبلوماسي متجدّد رفيع المستوى من جانبها. مع ذلك، لا يزال من الممكن وضع نهج تعاوني بين الدول الغربية والإقليمية من شأنه التركيز على استيفاء الشروط التي تضمن رفاه السوريين وأمنهم وتمتّعهم بحقوق الإنسان.

ثلاثة مسارات للتحسين المحتمل قبل انسداد الأفق

لا يمكن التوصّل إلى تسوية فعلية للنزاع السوري من دون استيفاء عدد من الشروط المسبقة، التي تشمل إحقاق العدالة في الجرائم التي ارتكبها النظام السوري، والإفراج عن المفقودين أو الكشف عن مصيرهم، والتوصّل إلى حل سياسي يقود إلى التنفيذ الكامل للقرار 2254. ينبغي على الدول الغربية أن تواصل العمل على تحقيق هذه الأهداف، حتى لو كانت اليوم بعيدة المنال أكثر من أي وقت مضى.

في ظل عدم إحراز تقدّم على هذه الجبهة، يجب على الدول الغربية عدم القبول بتدهور الوضع القائم، وعدم السماح بحدوث انعطافة إقليمية نحو دمشق من دون انتزاع تنازلات في المقابل. إذا عملت هذه الدول مع نظيراتها العربية ومع الجهات السياسية والإنسانية، قد يكون ممكنًا تحقيق عدد من أهداف السياسات التي من شأنها أن تركّز على تحسين الأوضاع الإنسانية والأمنية وعلى الحؤول دون أن تؤدّي الاستجابة للزلزال إلى تهديد بقاء السكان في الشمال الغربي، وإلى انتفاع النظام منها، وتبديد النفوذ من خلال العجز عن دفع دمشق إلى تغيير سلوكها.

يجب أن يكون الهدف الأول من هذه الأهداف القصيرة الأمد تنظيم وقفٍ لإطلاق النار في مختلف أنحاء البلاد. تنعم سورية بهدوء نسبي منذ ثلاث سنوات، ولكن ذلك لم يحل دون حدوث أعمال عسكرية. ومن شأن التوصل إلى وقف فعلي لإطلاق النار أن يتيح الشروع في العمل الإنساني وجهود التعافي، ويوفّر الحماية لموظّفي الأمم المتحدة والعمّال الإنسانيين والسكان المتضررين، ويطمئن المانحين إلى أن استثماراتهم لن يكون مصيرها الدمار. وتشغل الولايات المتحدة، بحكم وجودها العسكري في الشمال الشرقي للبلاد، موقعًا يخوّلها أداء دور قيادي في هذا المجال، ما قد يشجّع الجهات الأخرى على الامتثال، مع استخدام مجموعة العمل المعنية بشؤون وقف إطلاق النار التابعة للأمم المتحدة في جنيف بمثابة منتدى لرصد التنفيذ. وينبغي التشديد على أن وقف إطلاق النار هو شرط مسبق واضح يجب توافره من أجل توسيع مجهود التعافي أو إعادة التأهيل نحو مناطق النظام.

يرتكز الهدف القصير الأمد الثاني على توسيع نطاق تأمين المساعدات لسورية، الأمر الذي ينطوي على بُعدَين اثنَين: الوصول في المدى الطويل إلى الشمال الغربي عن طريق الحدود التركية ومعالجة الهواجس المستمرة بشأن عمليات المساعدات التي تُدار انطلاقًا من دمشق. في الشمال الغربي، كان للقيود والطلبات على الموارد التي نتجت عن تجديد الآلية العابرة للحدود لفترات تتراوح من ستة إلى اثنَي عشر شهرًا أثرٌ سلبي على القدرة على تنفيذ برامج مساعدات ملائمة في ظل الموازنات المتناقصة. وفي الأيام التي أعقبت الزلزال، ظهرت التداعيات القاتلة للنهج الحذر الذي اتُّبِع في منح تصاريح الوصول إلى المساعدات. علاوةً على ذلك، ونظرًا إلى انعدام الاتفاق السياسي، ما من سبب يدفع إلى الاعتقاد بأن النظام غيّر سياسته القائمة على الحرمان من المساعدات وإنزال العقاب الجماعي بسكان الشمال الغربي.

يجب أن يُدرَج على قائمة الأولويات الوصول إلى الشمال الغربي في المدى الطويل، من دون الحصول على إذن من السلطات السورية إذا اقتضى الأمر. وينبغي أن يتيح ذلك العبور إلى الشمال الغربي بالقدر الكافي الذي يتطلبه مجهود التعافي، وكذلك الموافقة على الحضور الشخصي لموظفين دوليين مختصين أو خبراء تقنيين. ليس باستطاعة سكان المنطقة المصابين بصدمات نفسية الانتظار إلى اللحظة الأخيرة كي يُصار

إلى تجديد قرار مجلس الأمن الذي يجيز نقل المساعدات الإنسانية عبر الحدود. يجب أن يبدأ العمل فورًا للتفاوض على تمديد القرار سنة على الأقل بعد انتهاء مدّته الحالية في تموز/يوليو. وينبغي أن يتحقق ذلك من خلال سياسة محددة بوضوح تتيح وصول الجميع إلى المساعدات باعتباره شرطًا مسبقًا لتعزيز مجهود التعافي أو إعادة التأهيل في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام. يجب على تركيا والأمم المتحدة والدول العربية أن تطلب ذلك من روسيا ونظام الأسد، وأن تعمل إلى جانب أعضاء مجلس الأمن الذين قاموا بإعداد القرار. وفي حال تعذّر التوصل إلى حل، لن يؤدّي ذلك إلى حرمان سكان الشمال الغربي من المساعدات فحسب، إنما أيضًا إلى زعزعة الاستقرار بصورة إضافية في المناطق الحدودية التركية المتضررة من النزاع والزلزال. وتجنّبًا لهذه النتيجة، يتعيّن على الأفرقاء المعنيين العمل معًا للتوصّل إلى حل يتيح توفير المساعدات بصورة أُحادية، إضافةً إلى إدانة النظام السوري لعرقلته تنفيذ قرار الأمم المتحدة.

ينبغي على الجهات المانحة أيضًا اعتماد استراتيجية واضحة لتوسيع مجهود التعافي في الشمال الغربي من أجل معالجة أزمة الإيواء ونقص الخدمات الأساسية وسبل العيش في المنطقة. ويجب أن يشتمل ذلك على استنباط طرق للالتفاف على هيئة تحرير الشام التي يعرقل وجودها في المنطقة جهود إعادة التأهيل والمساعدات لتأمين المأوى في المدى الطويل.

إلى جانب توسيع نطاق المساعدات إلى الشمال الغربي في سورية، يجب على الجهات المانحة الأساسية أيضًا الضغط على الأمم المتحدة لمعالجة المشكلات المتجذّرة التي أرخت بثقلها على جهود الاستجابة التي تقودها الأمم المتحدة عن طريق دمشق منذ بداية الحرب. فالنظام يُواصل اليوم إحكام سيطرته على جهود الاستجابة للزلزال، فيما لا تزال الأمم المتحدة تُعاني من نقص في فهم السياق، ويستمر فرض القيود على جمع البيانات وعلى اختيار الموظفين والشركاء، وتتواصل ممارسات الشراء الإشكالية، هذا فضلًا عن استمرار النزعة الأممية في عدم التصدّي لمناورات النظام أو سياساته التي عطّلت أعمال الإغاثة، وذلك بما ينسجم مع المبادئ الإنسانية والوصول إلى المساعدات الإنسانية. وقد ازدادت هذه المخاوف بعد الزلزال.

يجب أن يُصبح المانحون أكثر إلمامًا بالتحدّيات وأن يدفعوا الأمم المتحدة إلى عرض احتياجاتها العملاتية وقيودها على نحوٍ أكثر شفافية. وينبغي عليهم أيضًا استخدام منتديات على غرار مؤتمرات الجهات المانحة لتحديد المعايير والتوقعات في مجال العمليات، إلى جانب التعهدات التي لن تتبلور إلا عند تحقيق هذه المعايير والتوقعات. يُمكن استخدام نقاط اتصال إقليمية بين الجهات المانحة والأمم المتحدة – مثل آلية الحوار الإقليمي القائمة، حيث تجتمع الأمم المتحدة والجهات المانحة لمعالجة المسائل المتشابكة، أو هيئة إشرافية جديدة للإغاثة من الزلزال – من أجل رصد التقدّم استنادًا إلى هذه المعايير. ويمكن لنقاط الاتصال هذه أن تؤمّن إشرافًا وثيقًا على البرامج حرصًا على وصول المساعدات إلى مَن هم في حاجة إليها، لا إلى النظام، وعلى عدم تسبّب الاستجابة بحد ذاتها في وقوع مزيد من الأذى. من شأن إنشاء آلية دعم لهذه الاستجابة يكون مقرّها خارج سورية وتديرها جهة مستقلّة أن يساعد على إجراء تحليلات استنادًا إلى مصادر وأساليب متعددة، وعلى معالجة مسائل السياسات المعقّدة. بإمكان هذه الآلية أيضًا الدعوة إلى اجتماعات لأصحاب المصلحة، بما يشمل شخصيات من المجتمع المدني السوري ولاجئين سوريين، لإشراكهم في جهود التعافي أو إعادة التأهيل، والمساهمة في ضمان مراعاة حقوقهم وصونها.

الهدف الثالث والأخير من الأهداف القصيرة الأمد هو قيام الدول العربية التي تفتح حاليًا قنوات اتصال مع دمشق بمعالجة قضايا أمنية جوهرية. حتى تاريخه، فشلت الجهود الآيلة إلى إصلاح النظام ودولته الأمنية الهمجية. وليس مضمونًا أنه يمكن تحقيق تغييرات أساسية على هذه الجبهة. ولكن في هذه اللحظة التي تشهد تواصلًا دبلوماسيًا واسعًا مع دمشق وزيادة في تمويلها مقابل إحراز تقدّم في عدد محدود من القضايا الإقليمية، مثلوضع حدٍّ لإنتاج الكبتاغون وتجارته، من الضروري بذل جهود أيضًا لانتزاع تنازلات من السلطات السورية على جبهة الأمن وحقوق الإنسان. الفرصة المتاحة لتحقيق ذلك بعد الزلزال ضيّقة جدًّا، إذ لا يمكن أن تحدث التغييرات إلا إذا ربطتها جميع الجهات

الخارجية بانخراط دبلوماسي أكبر مع دمشق، أو بزيادة التمويل المقدّم لها. فعندما يتجدّد الانخراط الدبلوماسي ويتحقق مستوى معيّن من إعادة الإعمار، سيصبح من المستحيل إحداث تغيير في سلوكيات الأسد.

بغية تحقيق أيٍّ من هذه النتائج في الهامش السياسي الآخذ في التقلّص، ينبغي على الدول الغربية ومفاوضي الأمم المتحدة العمل مع الدول العربية لتحديد مجموعة من الطلبات المهمة المتعلقة بالقطاع الأمني في سورية والحقوق الأساسية للمواطنين السوريين. من شأن وضع نهج تعاوني لصياغة هذه الطلبات أن يضمن وحدة الموقف في ما يُطلَب من السوريين من خلال مختلف أشكال الانخراط معهم، سواء كانت سرّية أو علنية، رسمية أو غير رسمية، إقليمية أو ثنائية، وكذلك من خلال عمليات الأمم المتحدة والمفاوضات السياسية. وتشمل هذه المطالب الإفراج عن المعتقلين والمفقودين، أو الكشف عن مصيرهم، وتحقيق تحسينات ملموسة في سيادة القانون بما يحدّ من الاعتقالات التعسفية، وحالات الاختفاء والقبضة الشديدة للدولة الأمنية على مختلف جوانب الحياة اليومية، بما في ذلك فرض الحصول على الموافقة الأمنية على نطاق واسع لإنجاز المعاملات الإدارية العادية. ويعني ذلك أيضًا معالجة مسألة التجنيد العسكري الإجباري والمظالم المتعلقة بالسكن والأرض والأملاك.

يجب أيضًا على الجهات المانحة الغربية والأمم المتحدة ضمان إدراك دمشق والدول العربية أن حدوث هذه التغييرات في سلوكيات النظام السوري هو شرطٌ لعودة اللاجئين والنازحين داخليًا. ومن شأن ذلك أن يُبيّن بوضوح أن هذه العودة، وهي من الهواجس المعلنة التي تُحرّك الانخراط العربي مع الأسد، لا يمكن تحقيقها من خلال "ضمانات" واهية من نظامٍ يسعى إلى الحصول على تمويل إضافي. ينبغي على الولايات المتحدة أن تكون مستعدّة للجوء إلى العقوبات الثانوية أو أدوات أخرى لثني الدول عن الانفتاح أكثر على دمشق من دون توافر هذه الشروط، علمًا بأن الأميركيين، والدول الغربية بصورة عامة، يجب أن يكونوا على استعداد لتقديم تنازلات إيجابية في حال نفّذت السلطات السورية هذه الشروط بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. قد لا يُؤدّي التركيز على الشروط ووضعها في صدارة الأولويات إلى القبول بها، لكن من شأن ذلك أن يُعيد على الأقل عملية التطبيع إلى إطارٍ يمكن بموجبه تعليقها في حال استمر النظام في تعنّته وتمنّعه عن الإصلاح.

- خاتمة

إذا لم تبادر الدول الغربية والإقليمية إلى الاستفادة من الفرصة الضيّقة التي أتاحها زلزال 6 شباط/فبراير، غالب الظن أن سورية ستواصل مسارها الحالي. سيُرسّخ النظام قبضته على السكّان الخاضعين لسلطته، فيما يزيد من تهميش ملايين السوريين الذين يعيشون خارج المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة في الشمال الغربي للبلاد وفي مختلف أنحاء المنطقة. فالدول التي تنشد الاستقرار في سورية ستحصل في الأغلب على النقيض تمامًا، أي استمرار أوضاع اللجوء والنزوح الداخلي التي تطال ملايين السوريين. ولن يؤدّي ذلك سوى إلى تفاقم النزاع وانعدام الاستقرار، مخلّفًا تداعيات تلقي بظلالها على الدول المجاورة لسورية، والمنطقة الأوسع، وربما أبعد من ذلك وصولًا إلى أوروبا.

المصدر:كارنيغي

عودة سوريا للجامعة العربية.. ملامح تشكل نظام إقليمي جديد

معهد بروكينجز

ستيفن هايدمان

(اللغة الإنجليزية) 10 ايار 2023

نص المقال: اعتبر الزميل بمركز سياسات الشرق الأوسط، ستيفن هايدمان، أن تصويت جامعة الدول العربية، هذا الأسبوع، لصالح إعادة عضوية سوريا، جاء بمثابة إشارة إلى "نظام جديد" يتشكل بالشرق الأوسط، ونقطة تحول في التطبيع الإقليمي مع نظام بشار الأسد.

وذكر هايدمان، في تحليل نشره معهد بروكينجز وترجمه "الخليج الجديد"، إن عودة سوريا للجامعة العربية جاء تتويجا لحملة استمرت سنوات من قبل قادة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والأردن لإعادة التواصل مع رئيس النظام السوري، بشار الأسد، على أمل أن يكون إغراء التطبيع معه أكثر فاعلية من العقوبات.

لكن لم يؤد التطبيع مع الأسد إلى نتائج ملموسة بعد، سواء لنظامه أو لنظرائه العرب، ومن غير المؤكد حدوث ذلك في أي وقت، رغم الضجيج المحيط بتصويت جامعة الدول العربية، حسبما يرى هايدمان، مشيرا، في الوقت ذاته، إلى ان التطبيع في حد ذاته اعتراف من الأنظمة العربية بأن الأسد لا يمكن التخلص منه ويجب التعامل معه، حتى لو كان ذلك فقط للحد من قدرته على التسبب في مشكلات لجيرانه.

وبالنظر إلى عودة نظام الأسد إلى الجامعة العربية باعتباره قطعة ضمن منظومة إقليمية أكبر، يمكن قراءة تعزيز مستمر لبنية أمنية إقليمية جديدة، تمثل إطارا لإدارة النزاعات، ويصفها هايدمان بأنها "ربما تكون أهم تحول في الديناميكيات الإقليمية منذ الغزو الأمريكي للعراق."

وأشار إلى أن عودة النظام السوري للجامعة العربية، إلى جانب خطوات أخرى، ضيّق الانقسامات الإقليمية بين إيران والسعودية، وبين قطر ونظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي، وبين تركيا ومصر.

ويرى هايدمان أن التطبيع مع النظام السوري يعد خطوة إضافية نحو وقف تصعيد الصراعات الإقليمية المستعصية، ومنها الصراع اليمني، حيث أتاح التقارب السعودي الإيراني أطول وقف لإطلاق النار حتى الآن في الحرب الأهلية التي استمرت عقدًا من الزمان في البلاد.

- البرجماتية والواقعية

وفي إطار التحرك نحو المشاركة البناءة، يشير هايدمان إلى أن الفاعلين الإقليميين رفعوا البرجماتية والواقعية على الانقسامات الجيوسياسية والطائفية التي قسمتهم لعقود.

لكن هذا التحول لا يعني بدايات سلام دافئ بين الخصوم العرب أو بين الأنظمة العربية وإيران، ولا يشير إلى أن التوترات بين الأسد والأنظمة التي عملت منذ بضع سنوات فقط على الإطاحة بنظامه قد تضاءلت، بحسب هايدمان، مشيرا إلى أن الأردن وجه ضربة عسكرية لموقع إنتاج للمخدرات في جنوبي سوريا، حتى قبل أن يجف حبر تصويت جامعة الدول العربية لصالح عودة عضوية نظام الأسد.

ويضيف الزميل بمركز سياسات الشرق الأوسط أن تشكل نظام أمني إقليمي شامل لن يقلل العداء بين إيران وإسرائيل، وقد يكون له تأثير معاكس، لافتا إلى أن "الهيكل الأمني الناشئ يؤشر إلى كيفية استجابة الجهات الإقليمية الفاعلة للتحولات الجيوسياسية الأوسع، لا سيما الدور المتناقص للولايات المتحدة في الشرق الأوسط والنظام الدولي متعدد الأقطاب."

فهذه التغييرات تحمل الأنظمة العربية نصيبًا أكبر من عبء الأمن الإقليمي، وتدفعها نحو التقليل من أولوية الولايات المتحدة في إدارة التهديدات الإقليمية، وتوسيع نطاق الاحتمالات للنظر إلى تجاوزها لصالح قوى أخرى، بما في ذلك الصين، لحل الخلافات الإقليمية.

وإذا كان الإطار الذي نشأ من هذه الظروف لن ينهي الانقسامات الإقليمية، فقد يعمل على منع المنافسات الدائمة من الغليان والتحول إلى صراع مفتوح، حسبما يرى هايدمان، مضيفا: "إذا حدث ذلك، فقد يشهد الغرب سابقة تاريخية للعالم العربي: تشكيل إطار أمني منظم محليًا، بعد الحرب الباردة."

وأيا ما كان مصير هذا الإطار، فإن هذا المشهد الأمني المتطور يثير أسئلة أساسية حول دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

فعلى مدى عقود، استندت السياسة الأمريكية إلى فرضية اشتراك كل من إسرائيل والأنظمة العربية الموالية للغرب في النظر لإيران باعتبارها تهديد للاستقرار الإقليمي، ولذا سعت استراتيجيتها الإقليمية إلى احتواء الجمهورية الإسلامية وإضعاف عملائها الإقليميين ودعم الشركاء العرب.

وفي هذا الإطار، جرى الاحتفال باتفاقات إبراهيم في الولايات المتحدة وإسرائيل باعتبارها مؤشر جزئي على تقارب المصالح بين الخصوم السابقين، إلى الحد الذي جعل التهديد الإيراني طاغيا على الالتزامات المتبقية بإقامة دولة فلسطينية.

- الافتراضات الأمريكية

ومع التقارب السعودي الإيراني، والتطبيع مع نظام الأسد، وعلامات التحرك في حل المأزق المتعلق بالرئاسة اللبنانية، والزخم الجديد في الدبلوماسية الإقليمية على نطاق أوسع، تبدو الافتراضات الكامنة وراء عقود من السياسة الأمريكية غير متوافقة بشكل متزايد مع الاتجاهات الإقليمية، بحسب هايدمان، منوها إلى أن تأثيرات هذا التحول على الولايات المتحدة واضحة بالفعل.

ففي الماضي، رأت الولايات المتحدة تطبيع العرب مع نظام الأسد فرصة لإضعاف نفوذ إيران في سوريا، وكثيرًا ما يتم تبرير التواصل مع دمشق على هذا الأساس، لكن يبدو أن هذا الهدف أصبح محل تجاهل تام من الأنظمة العربية، التي قبلت على ما يبدو دور إيران كلاعب إقليمي.

وليس أدل على ذلك، في رأي هايدمان، من زيارة الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، إلى سوريا قبل أيام فقط من إعادة جامعة الدول العربية عضوية سوريا، مع قليل من الانتقادات للزيارة من العواصم العربية.

هذه التحولات السريعة في الدبلوماسية الإقليمية جعلت إدارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، تتدافع، إذ سافر مدير وكالة المخابرات المركزية، وليام بيرنز، إلى الرياض للتعبير عن استياء الولايات المتحدة من إبقاء واشنطن بعيدًا، بينما توسطت الصين بكين في استئناف العلاقات السعودية الإيرانية.

لكن في خطاب ألقاه مستشار الأمن القومي الأمريكي، جيك سوليفان، مؤخرا، ادعى دورا قياديا للولايات المتحدة في تسهيل التطورات الإقليمية الأخيرة، بما فيها الصفقة السعودية الإيرانية.

ومع ذلك، يرى هايدمان أن ادعاء سوليفان "لا يمكن أن يخفي مدى تضاؤل المصالح الأمريكية في الحسابات الاستراتيجية للجهات الإقليمية الفاعلة"، مشيرا إلى أن مستشار الأمن القومي الأمريكي ضمن تصريحاته بالكاد حديثا عن سوريا وما إذا كانت الولايات المتحدة قد تراجعت عن عودتها إلى جامعة الدول العربية، وكيف يمكن للولايات المتحدة تعزيز الجهود المتعثرة لمحاسبة نظام الأسد على تواطؤه المستمر في القتل الجماعي، وجرائم الحرب.

- إعادة التنظيم

إلى أي مدى ستذهب عمليات إعادة التنظيم الإقليمية إذن؟ يجيب هايدمان بأن التحول نحو تغيير دائم على الأرض لا يزال غير مؤكد، وطالما استمرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في فرض العقوبات، فمن المرجح أن تظل سوريا منطقة محظورة اقتصاديًا.

ويقر هايدمان بأن مكانة إيران كلاعب إقليمي أصبحت أكثر رسوخا، ومع ذلك فإن "عدم الثقة العربية أعمق من أن يتم التغلب عليها من خلال تجديد العلاقات الإيرانية مع السعودية" حسب رأيه.

لكن الواضح لدى هايدمان أن الديناميكيات الإقليمية تدور الآن حول محاور ستكافح الولايات المتحدة للتأثير عليها، رغم استمرار وجودها العسكري بالمنطقة، ومصالحها في مكافحة الإرهاب، والتزامها بكبح برنامج إيران النووي.

ويضيف أن قدرة الولايات المتحدة المستقبلية على تحقيق أهدافها الإقليمية ستكون مشروطة، أكثر من أي وقت مضى، بحسن نية اللاعبين الذين يرسمون مسارًا يبدى اهتماما أقل بمخاوف واشنطن.

ويؤكد هايدمان أن مختلف الأطياف السياسية في الشرق الأوسط سعيدة للغاية برؤية الولايات المتحدة مهمشة، و"بالنظر إلى سجل واشنطن الحافل في المنطقة، يصعب إلقاء اللوم عليهم" حسب رأيه.

وإزاء ذلك، تحتاج إدارة بايدن إلى إثبات استعدادها للانخراط الإقليمي بشكل أكثر نشاطًا واتساقًا، لا سيما في القضايا التي تثير غضب الأنظمة العربية، وإلا فالبديل هو تراجع الأهمية الأمريكية و"تعميق عدم اليقين بشأن ما إذا كان أي شخص في المنطقة سيستمع عندما تقرر واشنطن أن لديها ما تقوله" حسبما يرى هايدمان.

(ترجمة موقع الخليج الجديد)

المصدر: معهد بروكينجز

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية
National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces